Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (1) (March, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 1 مارس 2026
ردمد: 3135-2359

البنية الاقتصادية للمدن الرومانية في بلاد المغرب القديم

زينب محمد الطاهر المرموري
قسم التاريخ / كلية التربية زوارة جامعة الزاوية
Z.marmuri@zu.edu.ly

The Economic Structure of Roman Cities in Ancient North Africa

Zainab Muhammad Al-Tahir Al-Marmouri
Department of History / Faculty of Education, Zuwarah, University of Zawiya

تاريخ الاستلام: 2026/01/11 تاريخ المراجعة 18 / 2 / 2026 تاريخ القبول: 2026/03/11- تاريخ النشر: 23/03/ 2026

الملخص

هدف البحث إلى تحليل الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية في المدن الرومانية ببلاد المغرب القديم، وفهم كيفية اندماج هذه المدن ضمن الاقتصاد الإمبراطوري الروماني، وتأثير النشاط الاقتصادي على البنية العمرانية والاجتماعية، وكذلك دراسة التفاعل بين الموروث المحلي والنموذج الحضـــري الروماني. كما ســـعى البحث إلى إبراز دور المدن في منظومة الإنتاج والتوزيع والتجارة المتوسطية، ومعرفة كيفية مساهمة الموارد الزراعية والصناعات الحرفية في تعزيز الاقتصاد المحلي والربط مع الأسواق الإمبراطورية الكبرى.

اعتمد البحث على المنهج الوصـفي التحليلي الذي يجمع بين تحليل المصـادر الأثرية، مثل المواقع والمخططات الحضـرية والموانئ والورش الصـناعية، والنصـوص الكلاسـيكية والتاريخية، مع استخدام منهج المقارنة لدراسـة تأثير النموذج الروماني على البنية الاقتصـادية والاجتماعية المحلية. وقد تم الربط بين المعطيات الاقتصـادية والسـياسـية والدينية والثقافية للوصـول إلى رؤية شاملة عن حياة المدن الرومانية في المنطقة.

أظهرت النتائج أن المدن الرومانية كانت مراكز اقتصـــادية متكاملة، حيث ارتبطت الأســـواق والمخازن والموانئ والورش الصـــناعية ببعضـــها بطريقة منظمة تدعم الإنتاج والاســـتهلاك والتجارة. كما أدت هذه المدن دورا حيويا في تزويد روما بالحبوب والزيت، وساهمت الصناعات الحرفية في خلق قيمة مضافة للموارد المحلية. انعكس النشاط الاقتصادي على البنية الاجتماعية والعمرانية من خلال تطوير المجالس البلدية، والمعابد، والمرافق الترفيهية، التي عززت التفاعل بين الســـكان وترسـيخ القيم الرومانية مع الحفاظ على الخصـوصـية المحلية. كما برزت هذه المدن كأقطاب حضـرية فاعلة في حوض البحر الأبيض المتوسـط، مما يجعلها مفتاحا لفهم التحولات الاجتماعية والسـياسـية والاقتصـادية في المغرب القديم خلال العهد الروماني.

الكلمات المفتتاحية : البنية الاقتصادية،المدن الرومانية ، بلاد المغرب القديم

Abstract

This research aims to analyze the economic and social life in Roman cities in the ancient Maghreb, understanding how these cities were integrated into the Roman Imperial economy and the impact of economic activity on urban and social structures. It also examines the interaction between local heritage and the Roman urban model. Furthermore, the study seeks to highlight the role of cities

within the Mediterranean production, distribution, and trade systems, and to explore how agricultural resources and artisanal industries contributed to enhancing the local economy and linking it with major imperial markets.

The research adopts a descriptive-analytical approach, combining the analysis of archaeological sources—such as sites, urban layouts, ports, and industrial workshops—with classical and historical texts. It also utilizes a comparative method to study the influence of the Roman model on the local economic and social fabric. Economic, political, religious, and cultural data are integrated to provide a comprehensive vision of Roman city life in the region.

The results indicate that Roman cities functioned as integrated economic centers, where markets, warehouses, ports, and industrial workshops were systematically linked to support production, consumption, and trade. These cities played a vital role in supplying Rome with grain and olive oil, while artisanal industries added significant value to local resources. Economic activity was reflected in the social and urban structure through the development of municipal councils, temples, and recreational facilities, which fostered interaction among inhabitants and consolidated Roman values while preserving local specificities. These cities emerged as active urban poles in the Mediterranean basin, making them a key to understanding the social, political, and economic transformations in the ancient Maghreb during the Roman era.

مقدمة

شهد حوض البحر الأبيض المتوسط خلال العصر الروماني تحولا جذريا في مفاهيم التمدن والاتصال الاقتصادي، حيث نجحت الإمبراطورية الرومانية في صياغة نظام عالمي مبكر ربط بين أقاليمها المترامية الأطراف بروابط تجارية وإدارية وثيقة. وفي هذا السياق، برزت بلاد المغرب القديم كأحد أهم الركائز الاستراتيجية في المنظومة الإمبراطورية، نظرا لموقعها الجغرافي المتميز وثرواتها الطبيعية الهائلة التي جعلت منها مطمور روما ومصدر قوتها الغذائي والصناعي. ولم تكن المدن الرومانية التي انتشرت في ربوع هذا الإقليم مجرد مراكز لإيواء الجند أو تصريف شؤون الإدارة، بل كانت فضاءات اقتصادية نابضة بالحياة، صممت لتكون محركات للإنتاج والتبادل التجاري، وأدوات فعالة لدمج الاقتصاد المحلي ضمن الاقتصاد الإمبراطوري العالمي.

وتكمن أهمية دراسة البنية الاقتصادية لهذه المدن في كونها تكشف عن آليات معقدة من التنظيم والاحترافية؛ فالحياة الاقتصادية فيها لم تكن نشاطا عفويا، بل قامت على تكامل وظيفي بين قطاعات الزراعة المتطورة، والصناعات الحرفية المتنوعة، وحركة التجارة المتوسطية. وقد تجسد هذا التنظيم في بنية تحتية عمرانية فريدة، ضمت الأسواق المركزية (Forums)، والمخازن العامة(Horrea) ، والموانئ البحرية، والورش الصناعية، التي شكلت جميعا وحدة اقتصادية متكاملة تدعم الإنتاج والاستهلاك على حد سواء.

أولا: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة الدراسة حول فحص الدور الوظيفي للمدن الرومانية في بلاد المغرب القديم ضمن الهيكل الاقتصادي للإمبراطورية؛ فبالرغم من الثراء الأثري والمعماري الذي خلفته تلك الفترة، إلا أن هناك جدلية بحثية قائمة حول طبيعة النشاط الاقتصادي في هذه الحواضر. وتتجلى المشكلة في التساؤل عما إذا كانت هذه المدن قد صممت لتكون وحدات إنتاجية واستهلاكية مستقلة تساهم في رفاهية المجتمع المحلي وتطوير بنيته التحتية، أم أنها كانت مجرد محطات لوجستية وقنوات استنزاف منظمة تهدف إلى تجميع فوائض الإنتاج (خاصة الحبوب والزيت) وشحنها لخدمة المركز في روما.

كما تتجسد المشكلة في محاولة الكشف عن مدى التكامل بين العناصر الثلاثة المكونة للمشهد الحضري: (الأنشطة الإنتاجية، المرافق المعمارية، والتركيبة الاجتماعية). فهناك فجوة في فهم كيفية انعكاس هذا الاندماج الاقتصادي الإمبراطوري على الهوية العمرانية للمدن المغاربية، وكيف ساهمت المرافق الاقتصادية كالأسواق والموانئ والمخازن في إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية وظهور طبقات مهنية جديدة داخل النسيج الحضري وبناء على المشكلة ينبثق التسأول الرئيس الاتي:

ما هي طبيعة المنظومة الاقتصادية للمدن الرومانية في بلاد المغرب القديم، وكيف ساهمت في دمج الإقليم ضمن الاقتصاد الإمبراطوري؟

وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

ما الأنشطة الاقتصادية (الزراعية، الصناعية، التجارية) التي شكلت المورد الأساسي لمدن المغرب القديم؟

كيف تجسد التنظيم الاقتصادي في البنية المعمارية للمدينة من خلال (الأسواق، المخازن، الموانئ، والورش)؟

إلى أي مدى أدى الاندماج في الاقتصاد الإمبراطوري إلى تحفيز النمو المحلي مقابل استنزاف الموارد؟

ما هو أثر الازدهار الاقتصادي والمرافق المرتبطة به في تشكيل البنية الاجتماعية وتطوير التخطيط العمراني لهذه المدن؟

كيف تفاعلت الموروثات الاقتصادية المحلية (البونيقية والليبية القديمة) مع النظم والأنماط الاقتصادية الرومانية الوافدة؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاتية:

الكشف عن الدور المحوري الذي لعبته قطاعات الزراعة، والصناعة، والتجارة في صياغة الهوية الاقتصادية والحضرية للمدن الرومانية في بلاد المغرب القديم.

التعرف على الأهمية الاستراتيجية والتقنية للمرافق الاقتصادية (كالأسواق، والمخازن، والموانئ، والورش الحرفية) وكيفية توزيعها وظيفيا داخل النسيج العمراني للمدينة.

تبيان طبيعة العلاقة العضوية والتبادلية بين أقاليم المغرب القديم والمركز الإمبراطوري في روما، خاصة في إطار منظومة التموين (Annona) والشبكات التجارية المتوسطية.

مدى انعكاس الازدهار الاقتصادي على البنية الاجتماعية للمدن، من حيث ظهور طبقات مهنية جديدة وتطور التخطيط الحضري وتوسع المرافق العامة.

مدى تأثر المنظومة الاقتصادية المحلية بالنموذج الروماني الوافد، وتحديد نقاط التماس والتعايش بين هذا النموذج وبين الموروثات الاقتصادية الإفريقية والبونيقية السابقة.

تقديم رؤية شاملة تعتمد على الربط بين الشواهد الأثرية المادية والنصوص التاريخية لفهم واقع الحياة اليومية والاقتصادية في مدن المغرب القديم خلال العهد الروماني.

أهمية البحث

وتكمن اهمية البحث في تعميق الفهم بتاريخ المدن الرومانية في بلاد المغرب القديم من منظور اقتصادي، وإبراز الدور الحيوي الذي لعبه الإقليم المغاربي في الاقتصاد المتوسطي خلال العصور القديمة، وربط المعطيات الأثرية بالتحليل التاريخي لفهم آليات الإنتاج والتوزيع والتجارة، وإثراء الدراسات التاريخية والحضرية المتعلقة بالحضارة الرومانية في شمال إفريقيا.

ويقتصر البحث على المدن الرومانية في بلاد المغرب القديم، خاصة مناطق نوميديا، موريتانيا القيصرية، وموريتانيا الطنجية، مع التركيز على مدن مثل قرطاج، لبدة الكبرى، تيمقاد، كويكول، وهيبو ريجيوس.

ويمتد البحث من بداية السـيطرة الرومانية على المنطقة (القرن الأول قبل الميلاد) إلى نهاية العصـر الروماني المتأخر (القرن الرابع/الخامس الميلادي).

ويركز البحث على الجوانب الاقتصـادية دون التوسـع في الجوانب السـياسـية أو العسـكرية إلا بقدر ما يخدم التحليل الاقتصادي.

حدود البحث

1. الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على البنية الاقتصادية للمدن الرومانية في بلاد المغرب القديم

2. الحدود الجغرافية: تتمثل الحدود المكانية في إقليم بلاد المغرب القديم (الشمال الإفريقي)، ويشمل ذلك الولايات الرومانية التي قامت في المنطقة مثل: (أفريقيا البروكوسولارية، نوميديا، موريتانيا القيصرية، وموريتانيا الطنجية). ويركز البحث بشكل خاص على النماذج الحضرية البارزة في هذه الولايات (مثل لبدة الكبرى، قرطاج، تيمقاد، وليلي) باعتبارها مراكز ثقل اقتصادي.

3. الحدود الزمنية: تمتد الفترة الزمنية للدراسة منذ بداية الوجود الروماني الفعلي في المنطقة وتوسع نظام البلديات (تقريبا من القرن الأول قبل الميلاد)، وصولا إلى نهاية القرن الرابع وبداية القرن الخامس الميلادي. وهي الفترة التي شهدت ذروة الازدهار الحضري الروماني واكتمال ملامح المنظومة الاقتصادية قبل دخول المنطقة في مرحلة التحولات الوندالية.

منهجية البحث وادواته

واعتمد البحث على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تتبع تطور الحياة الاقتصادية في المدن الرومانية وتحليل مظاهرها المختلفة، مع الاستفادة من المنهج الأثري في تفسير الشواهد المادية، والمنهج المقارن لمقارنة أوضاع المدن المغاربية بغيرها من المدن الرومانية في أقاليم الإمبراطورية الأخرى.

واستند البحث إلى مجموعة من الأدوات البحثية التي تكاملت فيما بينها من أجل تحقيق أهداف البحث، حيث تم الاعتماد على المصادر التاريخية الكلاسيكية ولاسيما كتابات المؤرخين والجغرافيين الرومان لما توفره من معطيات مباشرة حول الأوضاع الاقتصادية والعمرانية للمدن الرومانية، إلى جانب الاستفادة من الدراسات الحديثة المتخصصة في تاريخ وآثار شمال إفريقيا خلال العهد الروماني، لما تقدمه من تحليلات علمية وتفسيرات معاصرة للمعطيات الأثرية. كما اعتمد البحث على اللقى الأثرية المختلفة من نقوش وبقايا معمارية ومعاصر ومخازن وموانئ، بوصفها شواهد مادية تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي وتنظيمه داخل المدن، إضافة إلى توظيف الخرائط الأثرية والجغرافية لتحديد مواقع المدن والمرافق الاقتصادية وعلاقتها بالمجال المحيط بها، وقد تم دعم ذلك كله بأسلوب التحليل النصي والأثري بهدف الربط بين المعطيات النظرية الواردة في المصادر المكتوبة والشواهد الميدانية المكتشفة، بما يضمن فهما أكثر دقة وشمولية للحياة الاقتصادية في المدن الرومانية ببلاد المغرب القديم.

الدراسات السابقة

1. الشارف محمد المبروك (2018)، بعنوان التنظيم الإداري والمالي للمدن الرومانية في إقليم طرابلس القديم.

يهدف إلى تحليل الهياكل الإدارية التي أشـرفت على تنظيم الموارد المالية والجبائية في مدن الإقليم خلال العهد الروماني، وتوصل إلى أن المجالس البلدية لعبت دورا محوريا في استثمار الفوائض الاقتصادية لتمويل المشروعات العمرانية والخدمية، مما عزز الاسـتقرار الاجتماعي، وأوصـى بضـرورة دراسـة النقوش اللاتينية المتعلقة بالضـرائب المحلية لفهم أعمق لآليات توزيع الثروة داخل النسيج الحضري القديم.

2. منيرة عبد القادر العبيدي (2020)، بعنوان النشـاط الصـناعي والحرفي في مدن نوميديا خلال العصـر الروماني: هدف إلى تتبع تطور الصـناعات التحويلية كالفخار والنسـيج وأثرها في خلق حركة تجارية نشـطة مع المقاطعات المتوسـطية، وتوصـل إلى أن الورش الصـناعية كانت منظمة في نقابات مهنية قوية سـاهمت في تطوير التقنيات الإنتاجية ورفع جودة

الصادرات الأفريقية لتقارع المنتجات الإيطالية، وأوصى بضرورة إجراء حفريات أثرية مركزة في المناطق الصناعية المحيطة بالمدن الكبرى للكشف عن تقنيات الصهر والإنتاج المفقودة.

3. إبراهيم علي الفيتوري (2021)، بعنوان عمارة المخازن والأسواق وأثرها على الوظيفة الاقتصادية لمدينة لبدة الكبرى.
يهدف إلى دراسة التخطيط الهندسي للمرافق الاقتصادية وتحديد مدى كفاءتها في استيعاب حركة التجارة العالمية في ذلك الوقت، وتوصلت الدراسة إلى أن تصميم المخازن العامة (Horrea) عكس عبقرية في مواجهة الرطوبة وتأمين المخزون الاستراتيجي من الحبوب والزيوت المعدة للتصدير نحو روما، وأوصى بتبني برامج صيانة دورية للمنشآت الاقتصادية الأثرية باعتبارها شواهد حية على القوة الإنتاجية للإقليم في العصور القديمة.

4. سالم عبد الله السيفاو (2023)، بعنوان العلاقات التجارية بين مدن المغرب القديم وروما: نظام الأنونا نموذجا: هدف إلى فحص آليات التبادل التجاري عبر المتوسط ودور بلاد المغرب كخزان استراتيجي للغذاء الإمبراطوري، وتوصل إلى أن نظام الأنونا لم يكن مجرد استنزاف للموارد بل ساهم في تطوير الموانئ والمسالك البرية وخلق انتعاشا اقتصاديا ملموسا في المدن الساحلية والداخلية على حد سواء، وأوصى بتعزيز الدراسات المقارنة بين الموانئ المغاربية والموانئ الأوروبية لفهم شبكة الاتصالات البحرية الرومانية بشكل شمولي.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح التنوع في تناول الزوايا الاقتصادية للمدن الرومانية، حيث ركزت دراسة الشارف (2018) على الجانب الإداري والمالي المحض، بينما اتجهت دراسة العبيدي (2020) نحو التخصص في النشاط الصناعي والحرفي في إقليم نوميديا، وفي حين ركز الفيتوري (2021) على المنشآت الاقتصادية في مدينة واحدة وهي لبدة الكبرى، جاءت دراسة السيفاو (2023) لتناقش العلاقات الخارجية من خلال نظام الأنونا. وبالتعقيب على هذه الجهود العلمية، نجد أنها تشترك في إبراز الأهمية الاستراتيجية لبلاد المغرب، إلا أنها غالبا ما ركزت على جزئيات محددة سواء مكانيا أو وظيفيا. ويمتاز البحث الحالي عن الدراسات السابقة بكونه يقدم رؤية شمولية وتكاملية لا تكتفي بقطاع دون آخر، بل تربط بين البنية التحتية (الأسواق والمخازن) والنشاط الإنتاجي (زراعة وصناعة) والتفاعل الاجتماعي (النقابات المهنية والرومنة) في إطار جغرافي واسع يمتد ليشمل كافة أقاليم المغرب القديم. كما ينفرد هذا البحث بقدرته على تحليل الدور الوظيفي للمدينة كوحدة اقتصادية متناغمة، موضحا كيف انعكس هذا التكامل على الهوية العمرانية والاجتماعية للسكان المحليين، مما يجعله دراسة جامعة تربط المظاهر الأثرية المادية بالبنية الهيكلية للاقتصاد الإمبراطوري والمحلي في آن واحد، وهو ما يملأ فجوة بحثية تتعلق بكيفية تعايش النموذج الروماني مع الموروثات المحلية وتأثير ذلك على استدامة الازدهار الحضري في المنطقة.

المبحث الاول: الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في المدن الرومانية

أولا – النشاط الزراعي وأدوات الإنتاج

اعتمدت المدن الرومانية في بلاد المغرب القديم بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي الذي مثل العمود الفقري للاقتصاد المحلي، حيث كانت الأراضي الخصبة الممتدة في نوميديا وموريتانيا الطنجية والسيتيفية مصدرا اساسيا للحبوب والزيتون والكروم، وهي المنتجات التي شكلت قاعدة الصادرات نحو العاصمة روما والمقاطعات الأخرى ، وقد انقسمت تلك الأراضي الزراعية إلى ثلاث فئات رئيسية : أراضي مملوكة للدولة Ager Publicus ، وأخرى خصصت للمستعمرين ،الرومان، وثالثة ظلت ملكا للسكان المحليين الذين كانوا يدفعون ضرائب او يؤدون خدمات معينة مقابل استغلالها[1].

لقد تداخلت الملكية الخاصة والعامة ضمن نظام دقيق يضمن استمرارية الإنتاج وتدفق الموارد الى الإمبراطورية الرومانية، ولخدمة هذا النشاط، انتشرت في منطقة الريف المغاربي ما يعرف بالفيلا رستيكا villa Rustica، وهي مزارع كبيرة تجمع

(1) عبد الرحمن الحجي التاريخ الاقتصادي للمغرب القديم في العهد الروماني، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983م، ص 44

بين الوظيفة السكنية والإنتاجية، حيث تقام فيها المعاصر والمخازن والمرافق الخاصة بالعمال والعبيد حيث عثر في ضواحي مدن تيمقاد وكويكول على بقايا فيلات ريفية متكاملة، تضم غرفا لعصر الزيتون ومخازن للحبوب واحواضا لصنع النبيذ، كما كشفت الحفريات الاثرية في مدينة هيبو ريجيوس عن عدد من المعاصر الحجرية المخصصة لعصر الزيتون، وهى منشآت تدل على ازدهار النشاط الاقتصادي بالمنطقة المعتمد على زيت الزيتون والذي يعد من اجود الأنواع التي كانت تصدر الى روما[2].

وقد تميز النظام الزراعي الروماني في المدن الرومانية ببلاد المغرب القديم باستخدام أدوات وتقنيات متقدمة نسبيا، مثل المحاريث الحديدية والمعاصر ذات الاثقال الحجرية، مما ساعد على رفع مستوى الإنتاج، إلى ذلك أن هذا النشاط كان يخضع لإشراف مباشر ، سواء من قبل ملاك الأراضي الكبار أو من اضف

ممثلي السلطة الرومانية المحليين الذين كانوا يتولون جمع الضرائب الزراعية وتحديد الحصص الإنتاجية، وانما كلهم في هذا التواصل الاقتصادي هو شبكة الطرق المعبدة التي اقامتها روما في المنطقة وربطت بها بين المدن الساحلية والداخلية خدمة لأغراضها الاقتصادية[1].

ثانيا – النشاط الصناعي والحرفي

يعد النشاط الصناعي والحرفي أحد الأعمدة الجوهرية التي قامت عليها الحياة الاقتصادية في المدن الرومانية بالمنطقة أحد المقومات الأساسية للحياة الاقتصادية، حيث شكل حلقة الوصل بين الزراعة والتجارة، ومؤشرا على مدى التطور التقني والتنظيمي الذي بلغه المجتمع المغاربي في ظل السيطرة الرومانية، فقد عبرت الصناعات المحلية عن التفاعل بين الموارد المتاحة والموروث التقني الروماني، ما ساهم في انتاج منظومة إنتاجية متكاملة تلبي حاجات السكان وتخدم في الوقت نفسه الاقتصاد الامبراطوري.

لقد تنوعت الصناعات في المدن الرومانية تبعا لطبيعة الموارد والإمكانات المحلية، حيث شملت الصناعات الغذائية والفخارية والمعدنية والزجاجية والنسيجية وغيرها، وقد أقيمت لهذه الأنشطة ورش متخصصة داخل المدن اوفي ضواحيها التي تدار من قبل اشخاص حرفيين منظمين يخضعون لإشراف السلطات المحلية او ملاك الأراضي الكبار[2].

تعد الصناعات الغذائية والزيتية في المدن الرومانية بالمنطقة من اهم الصناعات، حيث اعتمدت على ما تنتجه الأراضي الزراعية الخصبة من محاصيل متنوعة، ولاسيما الزيتون والعنب والحبوب، كما انتشار معاصر الزيتون Torcularium Trapetum في المناطق الزراعية المحيطة بالمدن كما وجدت صناعات تحويلية أخرى مثل صناعة النبيذ vinum Africum التي ازدهرت في المناطق المنتجة للكروم، وهو ما يعكس حيوية الاقتصاد الزراعي والصناعي في آن واحد[3].

وقد تميزت الصناعات الفخارية في المدن الرومانية بالمغرب القديم بتنوع منتجاتها واستخداماتها، أي انها لم تقتصر على الأدوات المنزلية البسيطة، بل شملت الجرار Amphorae والاواني التحارية واغطية البلاط والزخارف المعمارية، فقد كانت مدينة كويكول مثالا بارزا في هذا المجال، حيث اكتشفت افران فخارية دائرية الشكل مزودة بقنوات تهوية متقنة الصنع، أضف الي ذلك أن الإنتاج المحلي قد تجاوز حاجات المدن صارت بعض الورش تصدر منتجاتها إلى المقاطعات المجاورة، خصوصا من الفخار الافريقي الأحمر Terra Sigillata Africana الذي عرف بجودته وانتشاره الواسع في حوض البحر الأبيض المتوسط خلال ترتين الثاني والثالث الميلاديين، كما لمدينة قرطاج خلال الحقبة الرومانية المركز الأبرز لهذه

---

(2) جان بيير لابورت المدن الرومانية في افريقيا الشمالية، ت عبد الله العروي، منشورات دار الجنوب تونس، 1992، ص 158

(1) جلال مظهر الحضارة الرومانية في شمال افريقيا، دار المعارف، القاهرة ، 1981م، ص 119

(2) عبد الرحمن الحجي، مرجع سابق، ص.65

(3) محمود علي السعدني، تاريخ شمال افريقيا في العهد الروماني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980م ص .211

الصناعة، حيث كانت منتجاتها تنافس الفخار الإيطالي والاسباني، مما يعكس الازدهار التجاري والفني للصناعات الحرفية في المنطقة[1].

والي جانب تلك الصناعات ازدهرت صناعة المعادن في المدن الرومانية، خاصة في المناطق الغنية بخامات الحديد والنحاس كالسهول الشرقية لنوميديا وجبال الأوراس، حيث تنوعت المنتجات المعدنية بين الأدوات الزراعية (كالمحاريث والفؤوس والمناجل وأدوات البناء والمصابيح الزيتية البرونزية، كما أظهرت الشواهد الأثرية في كل من تيمقاد وكويكول وجود ورش متكاملة لصياغة المعادن، حيث تم العثور على بقايا افران صهر ومطارق وأدوات سبك تدل على مستوى عالٍ من التنظيم والاتقان ويرجح أن أصول بعض رفيين المهرة كانوا من روما او بعض المقاطعات المجاورة، نقلوا خبراتهم التقنية إلى السكان المحليين، الذين

طوروها لاحقا بما يتناسب مع البيئة المغاربية[2].

اما صناعة الزجاج، فقد ازدهرت في المدن الساحلية الكبرى مثل هيبو ريجيوس وصبراته ولبدة الكبرى، حين هذه الصناعة على الرمال المحلية الممزوجة بأملاح الصودا التي انتجت اواني زجاجية منزلية وزخرفية بألوان شفافة متعددة، وقد اشارت بعض القطع المكتشفة الى مهارة فنية عالية تعكس ذوقا حضريا راقيا وتطورا ملحوظا في تقنيات النفخ في الزجاج والتلوين[3].

لقد تميز النشاط الصناعي في المدن الرومانية في بلاد المغرب القديم بوجود تنظيمات مهنية للحرفيين، تجسدت في ما يعرف Collegia وهي جمعيات مهنية كانت تضم العاملين في حرفة معينة كالفخار او صناعة الزيت والنبيذ، وقد مارست تلك الجمعيات دورا اقتصاديا واجتماعيا واضحا، اذ ساهمت في تنظيم العمل وتحديد الأسعار، كما شاركت في الاحتفالات والمناسبات العامة التي تنظم في الفوروم او في المعابد، اضف الى ذلك ان تلك التنظيمات والجمعيات كان لها بعدا اجتماعيا مهما، حيث مثل الحرفيون فئة وسطى داخل النسيج الحضري تجمع بين الطبقة المالكة والتجار من جهة، والعبيد والمال من جهة أخرى، وقد اضفى نشاطهم الحيوي طابعا مدنيا على المدن واسهم في تنشيط الأسواق الداخلية والتجارة الإقليمية[1].

ثالثا– النشاط التجاري وتبادل السلع

احتل النشاط التجاري مكانة مركزية في الحياة الاقتصادية للمدن الرومانية ببلاد المغرب القديم، حيث شكل حلقة وصل بين الإنتاج الزراعي والصناعي من جهة، وبين شبكات التبادل الإقليمي والمتوسطي من جهة أخرى، أضف إلى ذلك ان أزدهار التجارة ارتبط ارتباطا وثيقا بالموقع الجغرافي المتميز لبلاد المغرب القديم، في ذرات الرب التي تمتد على واجهة بحرية طويلة على البحر الأبيض المتوسط وتتصل في الوقت نعليه بعمق القارة الافريقية عبر الصحراء الكبرى، مما جعلها المنطقة عبور وملتقى طرق تجارية بين الشمال والجنوب والشرق والغرب[2].

لقد اولت الإمبراطورية الرومانية أهمية كبيرة لتنظيم التجارة داخل المدن، فأنشأت الموانئ، والطرق البرية، والأسواق، والمخازن، لتأمين حركة السلع وضمان تدفق الموارد نحو المراكز الحضرية، وقد كانت المدن الساحلية مثل لبدة الكبرى وهيبو ريجيوس وقرطاج تمثل المراكز الرئيسية لهذا النشاط لما ضمته من منشآت بحرية متطورة كمرافئ حجرية ،وارصفة

[1] عبد العزيز سليم تاريخ شمال افريقيا دار النهضة العربية القاهرة، 1974م، ص 227
[2] محمد الطاهر زبيري، الصناعات الحرفية في المدن الرومانية بأفريقيا الشمالية مجلة الاثار العربية، العدد 15 2010م، ص 92.
[3] جلال مظهر، مرجع سابق، ص.145
[1] جلال مظهر، المرجع السابق، ص 145
[2] عبد العزيز سلام، مرجع سابق، ص 241

ومخازن عامة Horrea ، حيث أدت هذه الموانئ دور الوسـيط التجاري بين بلاد المغرب القديم وروما المهيمن الرئيسـي على التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط.[3]

اما المدن الداخلية مثل تيمقاد وكويكول وسـيرتا، فقد برزت كمراكز تجارية مهمة بفضل ارتباطها بشبكة الطرق الرومانية المنظمة التي ربطت الساحل بالمناطق الزراعية والحدودية ، فقد ساعدت هذه الطرق المعبدة بالحجارة والمجهزة بمحطات للاستراحة Mansiones على تسهيل انتقال القوافل التجارية ونقل البضائع بين المناطق المختلفة، ومن الجدير بالذكر أن منع الطرق لم تكن ذات طابع عسكري فحسب، بل كانت نت أيضا جزءا من المنظومة الاقتصادية التي اعتمدت عليها روما في إدارة مواردها[1].

وتجد الإشارة إلى أن الأسواق العامة Forum Macellum كانت القلب النابض للحياة الاقتصادية المدن الرومانية، فقد كانت تحتوي على أروقة مغطاة ومحال تجارية منتظمة، تعرض فيها السلع المتنوعة من مواد غذائية وأقمشة وأدوات منزلية، كما عثر في مدينة تيمقاد وكويكول على بقايا منتظمة لهده المنشـآت، بما يعكس طابعها العمراني المخطط ودورها الاقتصادي الحيوي، فقد كانت السلطات المحلية تشرف على تنظيم الأسواق، من حيث تحديد الأسعار وفرض الضرائب ومراقبة جودة السلع، بما يضمن الاستقرار الاقتصادي داخل المدينة[2].

والي جانب التجارة المنظمة في الموانئ والأسواق، عرفت المدن الرومانية في المنطقة الأسواق الموسمية التي كانت تقام في بعض المناطق الداخلية لتبادل السلع بين سكان المدن والقبائل الريفية المجاورة، فقد كان لهذه الأسواق دور اجتماعي وثقافي إلى جانب دورها الاقتصادي، وذلك من خلال المساهمة في تعزيز التواصل بين مختلف المكونات السكانية[3].

المدن الرومانية بالمغرب القديم لم يكن نشاطا اقتصاديا يتضح من خلال ما سبق أن النشاط التجاري من أدوات الوجود الروماني ووسيلة لدمج الإقليم في الاقتصاد الامبراطوري الأوسع، وذلك محضا، بل أداة لضمان تدفق الموارد الى روما، وفي الوقت نفسه المساهمة في تحقيق رخاء نسبي لسكان المدن ببلاد المغرب القديم

المبحث الثاني: المرافق الاقتصادية ودورها في تنظيم النشاط الحضري

احتلت المرافق الاقتصادية مكانة بارزة ضمن البنية العمرانية للمدن الرومانية في بلاد المغرب القديم، إذ مثلت مكونا اساسيا في التنظيم الحضري، وعكست في الوقت نفسه مستوى التنظيم الإداري والاقتصادي الذي بلغته تلك المدن، فالرومان لم ينظروا الى المدينة كمجموعة من الأبنية فحسب، بل كانوا يرون فيها وحدة اقتصادية متكاملة تؤدي وظائف إنتاجية وتجارية وخدمية[4].

أولا- الأسواق

شكلت الأسواق المركز النابض للحياة الاقتصادية في المدن الرومانية، فقد كانت تحتل مواقع استراتيجية بالقرب من المراكز السياسية والدينية، حيث كان السوق يتوسط المينة في معظم المدن الرومانية الى جانب الكابيتوليوم، ما يعكس الترابط بين الدين والسياسة والاقتصاد وقد كشفت الحفريات في بعض المدن الرومانية مثل تيمقاد وكويكول وغيرها من المدن عن وجود أسواق منظمة ذات أروقة مقنطرة وبوابات ضخمة وارضيات المحال مرصوفة بالحجر ، تحيط بها المحلات التجارية من جميع الجهات[1].

---

(3) محمد الطاهر المنصوري، التحضر في المغرب القديم، تونس ،2004، ص 157
(1) عبد الرحمن الحجي، مرجع سابق، ص 226
(2) فوزي عبد الغني، المدن والمجتمع فى العيد الرومانى بالمغرب القديم، الرباط، 2010م، ص 168
(3) عبد الرحمن الحجي، مرجع سابق، ص 230
(4) عبد العزيز سلام، مرجع سابق، ص 249
(1) فوزي عبد الغني المدن والمجتمع في العيد الروماني بالمغرب القديم، الرباط، 2010م، ص 176

لقد كانت هذه الأسواق تخضع لإشراف السلطات المحلية التي تولت تنظيم الأسعار ومراقبة جودة السلع وتحصيل الضرائب، وفي أطراف تلك الأسواق أقيمت المخازن العامة لتخزين الحبوب والزيت وباقي السلع الأخرى قبل بيعها.

قسم لبيع الحبوب، وآخر للزيوت، وثالث للحوم أو الأدوات المنزلية مع خضوعها لرقابة مشددة من قبل السلطات البلدية التي تولت الاشراف على الأسعار، وفرض الضرائب، وضمان النظافة والنظام[2].

ثانيا – المخازن

أدت المخازن العامة دورا مهما في الاقتصاد الحضري، حيث كانت مخصصة لتحرير الحبوب والزيوت والنبيذ والسلع قبل توزيعها او تصديرة، وقد ظهرت هذه المرافق منذ العيد الجمهوري روما، ثم انتشرت في المقاطعات التابعة للامبراطورية، ومنها بلاد المغرب القديم، اذ تعد جزءا أساسيا من البنية الاقتصادية للمدينة الرومانية، وذلك لإنها تمثل حلقة وصل بين الإنتاج والتوزيع والتصدير، كما كانت تخضع لإشراف إداري صارم من قبل موظفين مختصين يعرفون (Curatores, horrorum ، يشرفون على التسجيل، والحفظ والجباية[3].

لقد تميزت المخازن الرومانية بتصميم هندسي يعكس وظيفتها التخزينية وحاجتها للحماية من التلف والرطوبة، حيث تم بناءها على شكل مستطيل، مؤلف من قاعات متوازية تفصل بينهما ممرات داخلية مغطاة بأسقف مقببه من الطوب أو القرميد لتأمين العزل الحراري، وقد استخدم الرومان أيضا الجيري والطوب المحروق، مع تدعيم الجدران بالأعمدة النصفية لتقوية البناء، كما احتوت تلك الجدران على فتحات تهوية صغيرة لضمان حفظ الحبوب والسلع من الرطوبة، كما كانت تقام أحيانا على قاعدة مرتفعة Podium لحمايتها من تسرب المياه، أضف إلى ذلك أن موقع بناءها داخل المدينة يكون عادة بالقرب يكون من الموانئ والأسواق التجارية لتسهيل عملية النقل والتفريغ، كما هو الحال في لبدة الكبرى وصبراته وقرطاج، واحيانا يتم بناءة خارج الأسوار في المدن الداخلية لتفادي مخاطر الحرائق[1].

أما فما يتعلق بالوظيفة الأساسية للمخازن فهي تجميع المحاصيل الزراعية وبخاصة القمح والزيت والنبيذ

قبل توزيعها في الأسواق تصديرها عبر الموانئ كما يعزز ذلك تلك النقوش اللاتينية المكتشفة في مدن لبدة الكبرى التي تبين اشراف الدولة المباشر على عمليات التخزين والتصدير، مما يدل على مركزية هذا المرفق في الاقتصاد المحلي، أضف إلى أن تلك الضرائب التي كانت تفرض على المزارعين تدفع عينا على شكل حبوب أو زيت، تجمع في هذه المخازن قبل تحويلها إلى روما أو توزيعها على الجند والإدارة المحلية، كما أدت المخازن دورا استراتيجيا متمثل في ضمان الأمن الغذائي داخل المدن، خصوصا في فترات الجفاف او الحروب، وذلك من خلال تخزين المؤن اللازمة للسكان والجيش[2].

ثالثا – الموانئ

تصدرت الموانئ مكانة محورية في التنظيم الاقتصادي للامبراطورية الرومانية، حيث كانت تمثل العصب الحيوي لحركة التبادل التجاري بين روما والمدن المغاربية التي اعتبرت من أهم مناطق انتاج وتصدير الحبوب والزيت والنبيذ والفخار، لذلك كانت الموانئ بمثابة الجسر التجاري والبحري الذي يربط بين افريقيا وإيطاليا وسائر أقاليم المتوسط[3].

لقد تميزت تلك الموانئ بخصائص معمارية وتقنية عكست خبرة الرومان في هذا المجال من خلال تخطيط المدن الساحلية وربطها بالتجارة البحرية، ومن أبرز تلك الخصائص الآتي: –

---

(2) محمد الطاهر المنصوري، مرجع سابق، ص.159
(3) عبد العزيز سلام، مرجع سابق، ص 243
(1) عبد الرحمن الحجي، مرجع سابق ،ص227
(2) فوزي عبد الغني، مرجع سابق، ص.172
(3) عبد العزيز سلام، مرجع سابق، ص .211

1–الاحواض والارصفة: وهي غالبا ما تكون دائرية او مستطيلة الشكل، تحيط بها ارصفة حجرية متدرجة لتسهيل عمليات الشحن والتفريغ كما استخدم الرومان الخرسانة البحرية في تدعيم الأرصفة لمقاومة الأمواج[4].

2– الأبراج والمنارات: احتوت معظم الموانئ على منارات حجرية أترشد السفن، أشهرها منارة لبدة الكبرى التي كانت ترتفع على منصة ضخمة وترى من مسافات بعيدة.

3 – الاحواض الجافة وورش إصـــلاح الســفن وتشـــمل بعض الموانئ مثل ميناء قرطاج الذي كان يحتوي على منشـــأت لإصلاح السفن و مخازن للعتاد البحري، وهو ما يعكس الطابع العسكري والتجاري للميناء في أن واحد[1].

لقد تميزت موانئ المدن الرومانية في المغرب القديم بتعدد وظائفها، حيث شكلت جزءا من شبكة تجارية واسعة امتدت عبر البحر المتوســـط، اذ كانت الســـفن تنقل من بلاد المغرب القديم إلى روما الحبوب والزيت والفخار والرخام وتعود محملة بالمنتجات الصناعية والسلع الفاخرة، وهو ما انعكس بالإيجاب على هذه المدن بان أصبحت مراكز تجارية مزدهرة ومصدرا اساسيا لعائدات الدولة، اضف إلى ذلك ان تلك المدن كانت تعرف مطمور (روما) أي المصدر الرئيسلي لتموين العاصمة بالقمح والزيت، كم أنشئت .

الموانئ مكاتب جمركية تعرف بStation Portus وذلك لغرض جمع الضرائب على السلع الواردة والمصدرة، مما جعلها أيضا مراكز مالية مهمة[2].

ومن مهام الموانئ الرومانية ايضـــا نقل الجنود والعتاد العســـكري وبخاصـــة موانئ كلا من هيبو ريجيوس وقرطاج، التي استخدمت لرسو الاساطيل الرومانية التي تحمي وتؤمن خطوط التجارة، مما ساهم تامين تلك المدن ومساعدتها في توسعها عمرانيا، حيث أنشئت حولها الأسواق والمخازن والمساكن التجارية، ما جعلها نواة لتطور حضري متكامل[3].

وبناءا على ما تقدم يمكن القول إن الموانئ لم تكن مجرد مرافق اقتصـــادية، بل كانت ايضـــا رموزا للســـيادة الرومانية، إذ تجسدت فيها الحضور العسكري والإداري للامبراطورية، كما ساهمت في نشر الثقافة الرومانية من خلال التبادل التجاري والبشري، وبذلك أصبحت وسيلة لدمج المدن المغاربية في الاقتصاد الروماني.

رابعا – الورش الصناعية والصناعات الحرفية

مثلت الورش الصـناعية Officinae والصـناعات الحرفية أحد العناصـر الأسـاسـية داخل المدن الرومانية في بلاد المغرب القديم، حيث أدت هذه المنشـأت دورا مركزيا في تحويل المواد الخام الزراعية والمعدنية، إلى منتجات مصـنعة قابلة للتداول في الأســواق المحلية او التصــدير عبر الموانئ البحرية، فهي بذلك تكون قد شـكلت حلقة انتاجية مكملة لمنظومة المرافق الاقتصـادية الأخرى كالأسـواق والمخازن والموانئ، جعل منها مكونا هيكليا متجذرا في الحياة الاقتصـادية والحضـرية داخل الرومانية[1].

لقد اتسـمت الورش الصــناعية في المدن الرومانية ببنية تنظيمية واضــحة، خضــعت في معظمها لسـلطة المجالس البلدية Decuriones ، كما ارتبط النشاط الحرفي بنظام النقابات المهنية Collegia التي كانت بدورها مؤسسة قانونية واجتماعية تنظم العمل والإنتاج والتوزيع وتدريب الصناع، وتشرف على العلاقات بين ذلك ان تلك النقابات كانت متخصصة منها نقابة الحرفيين والسلطات المحلية، أضـف إلى الحدادين Fabrorum Collegium، ونقابة البنائين ونقابة الخبازين Pistores ، ونقابة الجزارين، ما يشـير إلى الدور المؤســســي للورش في هيكلة الاقتصــاد البلدي، ومن مهام هذه النقابات ايضـا ضـبط الأســعار، وتحديد ســاعات العمل، ومراقبة الجودة، بالإضــافة إلى فرض الضــرائب وتقديم الخدمات العامة، بحيث لم تكن

[4] عبد الرحمن الحجي، مرجع سابق، ص 188

[1] عبد الرحمن الحجي، المرجع السابق، ص 188

[2] فوزي عبد الغني، مرجع سابق، ص 184.

[3] المرجع نفسه، ص 184

[1] محمد الطاهر الجراري، تاريخ ليبيا في العهد الروماني، طرابلس ليبيا، 1998م، ص 181

الورش مجرد مواقع للإنتاج، بل مؤسسات اقتصادية فاعلة في البنية القانونية والاجتماعية للمدينة[2]. إن تنوع الصناعات الحرفية داخل مدن المغرب القديم تبعا لتوفر الموارد الطبيعية، وموقع المدينة، وخصائصها الجغرافية ويمكن تصنيفها ضمن مجموعات رئيسية:

1- الصناعات الغذائية والزراعية برزت صناعات الزيت ocularia معامل التخمير والنبيذ، ودور تصبير المنتجات الزراعية، وقد كشفت بقايا معاصر ضخمة في لبدة الكبرى وصبراته وقرطاج عن استخدام آليات ميكانيكية تعتمد على الضغط الحجري او الرافعات الخشبية، مما يشير إلى مستوى متقدم من التقنية الرومانية[3].

2- الصناعات الطينية والفخارية: تعد صناعة الفخار من أكثر الصناعات انتشارا، حيث وجدت مناطة صناعية كاملة مخصصة للأفران بالقرب من صبراته، قرطاج، وتشهد الاختام المكتشفة على الأواني الفخارية الكاملة على الإنتاج الواسع الموجه للتصدير، خصوصا في تجارة الزيت ذات الطابع المتوسطي[1].

3- الصناعات المعدنية ارتبطت هذه الصناعة بصهر المعادن وصناعة الأدوات الزراعية والأسلحة والمسامير والحلي، حيث دلت المكتشفات في مدن هيبو ريجيوس وتيمقاد على تطور ورش الحدادة، إذ عثر على سندات وأدوات صهر ، مما يعكس وجود إنتاج محلي مستمر[2] .

4- الصناعات النسيجية: كانت صناعة النسيج والصوف والدباغة موجودة بكثافة في المدن الساحلية والمراكز الحضرية الكبرى، وقد ارتبطت بالدورات التجارية عبر الموانئ الخاصة في قرطاج ولبدة الكبرى، حيث أظهرت الحفريات وجود احواض صباغة وأدوات غزل في المنازل والورش المستقلة.

لقد كان الدور الاقتصادي للورش الصناعية مميزا جدا حيث مثلت حلقة أساسية في الاقتصاد الروماني، وذلك من خلال المساهمة في خلق فرص عمل واسعة داخل المدن، لتغذية السواق المحلية بالبضائع المصنعة، وتزويد الموانئ بالبضائع الموجهة للتصدير ، وكذلك دعم البنية الضريبية للدولة والمجالس البلدية، وترسيخ التكامل بين الريف المنتج والمدن المستهلكة والمصدرة.

وبناءا على ما تقدم يمكن القول ان تلك الورش قد كانت جزءا محوريا في الاقتصاد الحضري، مكملة للأدوار الوظيفية للأسواق والمخازن والموانئ، وممثلة عنصرا جوهريا من منظومة الإنتاج والتحويل والاستهلاك والتصدير التي ميزت المدن المغاربية الرومانية.

المبحث الثالث: اندماج مدن المغرب القديم في الاقتصاد الإمبراطوري الروماني

تظهر دراسة الحياة الاقتصادية في المدن الرومانية ببلاد المغرب القديم أن هذه الحياة لم تكن نشاطا عفويا أو محدودا في إطار معيشي بسيط، بل شكلت بنية اقتصادية متكاملة ارتبطت ارتباطا وثيقا بمنظومة حضرية تخطيطية وإدارية دقيقة، عكست مستوى متقدما من التنظيم الاقتصادي الذي انتهجته الدولة الرومانية في مقاطعاتها الإفريقية. فقد أسهم هذا التنظيم في إدماج مدن المغرب القديم إدماجا فعالا داخل الاقتصاد الإمبراطوري الروماني، وجعل منها أحد الأقاليم الحيوية في منظومة الإنتاج والتوزيع المتوسطية[1].

وقد أظهرت المعطيات الأثرية والنصوص الكلاسيكية أن الأسواق والمخازن والموانئ والورش الصناعية شكلت وحدات مترابطة وظيفيا، لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى دون الإخلال بفهم آليات الاقتصاد الحضري الروماني، سواء على مستوى الإنتاج أو التحويل أو التوزيع أو التبادل التجاري. فقد أدت الموارد الزراعية الضخمة، ولاسيما إنتاج الحبوب وزيت

---

[2] فوزي عبد الغني مرجع سابق، ص.167

[3] المنصوري البنية الاقتصادية والاجتماعية في المدن الافريقية الرومانية تونس 2004م، ص 122

[1] عبد العزيز سلام، مرجع سابق، ص 245

[2] فوزي عبد الغني ،مرجع سابق، ص 167

[1] أحمد فخري، تاريخ شمال إفريقيا القديم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، 320 ص.

الزيتون، إلى تحويل مدن المغرب القديم إلى مراكز تموين أساسية للعاصمة روما وغيرها من مدن الإمبراطورية، في إطار السياسة التموينية الرومانية المعروفة بـ *Annona*، التي اعتمدت بشكل كبير على إمدادات المقاطعات الإفريقية[2].

ولئن برزت الموانئ بوصفها المنافذ التجارية الكبرى التي ربطت الإقليم المغاربي بشبكات التجارة المتوسطية، فقد مثلت المخازن العامة (*Horrea*) عنصرا وسيطا أساسيا في تنظيم دورة السلع، من خلال تجميع المنتجات الزراعية والصناعية قبل إعادة توزيعها داخليا أو تصديرها، في حين أدت الأسواق دورا محوريا في تنشيط حركة البيع والشراء داخل المدن وضواحيها، وخضعت لإشراف السلطات المحلية التي ضمنت استقرار النشاط الاقتصادي[3].

أما الورش الصناعية، فقد احتلت موقعا متميزا داخل هذه المنظومة باعتبارها حلقة الإنتاج والتحويل، حيث ساعدت الصناعات الغذائية والفخارية والمعدنية والنسيجية على خلق قيمة مضافة للمواد الخام، الأمر الذي عزز القدرة الاقتصادية المحلية ووسع قاعدة التجارة الخارجية. ويكشف هذا التكامل الوظيفي بين مختلف المرافق الاقتصادية عن وجود اقتصاد حضري متطور، تم التحكم فيه من خلال أجهزة إدارية محلية، مثل المجالس البلدية (*Decuriones*) والنقابات المهنية (*Collegia*)، وهو ما يعكس انخراط المدن المغاربية في النموذج الاقتصادي الروماني مع احتفاظها بخصوصياتها المحلية المتأثرة بالبيئة والموروث الثقافي الإفريقي والبونيقي السابق[4].

وتبرز هذه النتائج أن دراسة المرافق الاقتصادية لا تمثل محاولة لفهم أنشطة اقتصادية منفصلة، بل تشكل مدخلا أساسيا لفهم طبيعة التحول الحضري والاجتماعي الذي عرفته المنطقة خلال العهد الروماني، حيث لم تكن المدن فضاءات عمرانية مشيدة وفق النموذج الروماني فحسب، بل كانت حاضنات لتفاعلات اقتصادية ومعيشية وثقافية مكنتها من لعب دور استراتيجي فاعل في حوض البحر الأبيض المتوسط، وجعلت منها أحد أهم مراكز النفوذ الاقتصادي للإمبراطورية الرومانية خارج القارة الأوروبية[1].

المبحث الرابع: انعكاسات النشاط الاقتصادي على البنية الاجتماعية والعمرانية

يبرز استعراض مظاهر الحياة الحضرية في المدن الرومانية ببلاد المغرب القديم عمق التأثير الاقتصادي في مختلف جوانب التنظيم الاجتماعي والعمراني، حيث لم يكن النشاط الاقتصادي معزولا عن البنية السياسية أو الدينية أو الترفيهية، بل شكل القاعدة التي قامت عليها هذه المظاهر مجتمعة. وقد عكس ذلك تفاعلا واضحا بين المجتمعات المحلية والنموذج الحضري الروماني، سواء على مستوى التخطيط العمراني أو على صعيد القيم والأنشطة اليومية[2].

فعلى المستوى الاجتماعي، أسهم ازدهار النشاط الاقتصادي في بروز فئات اجتماعية جديدة داخل المدن، مثل كبار ملاك الأراضي، والتجار، والحرفيين المنضوين في النقابات المهنية، وهي فئات أدت دورا محوريا في إدارة الشأن الاقتصادي والحضري، وشكلت طبقة وسطى فاعلة بين النخبة المالكة من جهة، والعبيد والعمال من جهة أخرى. وقد انعكس هذا التدرج الاجتماعي في التنظيم العمراني للمدينة، من خلال تمايز الأحياء السكنية وتوزيع الوظائف داخل النسيج الحضري[3].

أما على المستوى العمراني، فقد ساهم النشاط الاقتصادي في توسيع المدن وتطوير مرافقها، حيث شيدت الأسواق والمخازن والموانئ والورش الصناعية وفق تخطيط منظم يخدم الوظيفة الاقتصادية، وربطت بشبكة طرق معبدة سهلت حركة الأشخاص والبضائع. كما انعكس الرخاء الاقتصادي على تمويل المرافق العمومية، مثل الحمامات والمسارح والمدرجات، التي لم تكن مجرد فضاءات ترفيهية، بل أدوات لدمج السكان في الحياة الحضرية وترسيخ القيم الرومانية[4].

---

(2) بشير بن سلامة، إفريقيا الرومانية: التاريخ والحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، 412 ص.
(3) الحبيب الجنحاني، تاريخ المغرب القديم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، 365 ص.
(4) عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب الكبير القديم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997، 448 ص.
(1) محمد حسن، المدن الرومانية في بلاد المغرب القديم، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، 390 ص.
(2) علي محمد الصلابي، تاريخ ليبيا القديم، دار ابن كثير، دمشق، 2008، 286 ص.
(3) عبد الرحمن الجيلاني، الآثار الرومانية في شمال إفريقيا، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1983، 255 ص.
(4) محمد الطاهر بوعزيز، المجتمع والاقتصاد في إفريقيا الرومانية، دار الطليعة، بيروت، 2010، 334 ص.

وفيما يتعلق بالحياة الدينية، فقد مكن الاستقرار الاقتصادي من تشييد المعابد الكبرى والفضاءات المقدسة، حيث امتزجت المعتقدات المحلية بالديانة الرومانية الرسمية، في إطار سياسة هدفت إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الولاء للإمبراطورية. كما أسهم النشاط الاقتصادي في دعم الاحتفالات الدينية والمواسم العامة التي ارتبطت بدورات الإنتاج الزراعي والتجاري[1].

وبذلك يمكن القول إن المدن الرومانية في بلاد المغرب القديم جسدت نموذجا متكاملا للتمدن الروماني، امتزجت فيه البنى الإدارية والاقتصادية والدينية والترفيهية ضمن إطار معماري وتنظيمي يعكس العمق الحضاري للإمبراطورية الرومانية، مع بقاء خصوصيات محلية أضفت على هذه المدن طابعا مميزا داخل النسيج الروماني العام. وتعد دراسة انعكاسات النشاط الاقتصادي على البنية الاجتماعية والعمرانية مدخلا أساسيا لفهم التحولات التي شهدها المجال المغاربي القديم، وتحديد مكانة مدنه ضمن تاريخ البحر الأبيض المتوسط خلال العصور القديمة[2].

الخلاصة

أن الحياة الاقتصادية في المدن الرومانية ببلاد المغرب القديم قامت على منظومة حضرية متكاملة ولم تكن نشاطا بسيطا ذا طابع معيشي محدود، إذ أظهرت المعطيات التاريخية والأثرية أن هذه المدن عرفت تنوعا واضحا في أنشطتها الاقتصادية، خاصة الزراعة والصناعة والتجارة، مما أسهم في تحقيق قدر كبير من الاستقرار والازدهار الحضري، كما بين البحث أن المرافق الاقتصادية كالأسواق والمخازن والموانئ والورش الصناعية أدت دورا أساسيا في تنظيم النشاط الاقتصادي داخل المدينة وربطها بمجالها الريفي وبالشبكات التجارية المتوسطية، وأكدت النتائج أن مدن المغرب القديم كانت مندمجة بفعالية في الاقتصاد الإمبراطوري الروماني وأسهمت بدور محوري في تموين روما وبقية المقاطعات بالمنتجات الزراعية الأساسية وعلى رأسها الحبوب وزيت الزيتون، فضلا عن المنتجات الصناعية، كما أظهر البحث أن هذا الاندماج الاقتصادي لم يؤد إلى طمس الخصوصيات المحلية بل سمح بتعايش النموذج الاقتصادي الروماني مع الموروثات الإفريقية والبونيقية السابقة، وأخيرا خلصت النتائج إلى أن الازدهار الاقتصادي انعكس بشكل مباشر على البنية الاجتماعية والعمرانية للمدن الرومانية ببلاد المغرب القديم من خلال تطور التخطيط الحضري وظهور فئات اجتماعية مرتبطة بالإنتاج والتجارة وتعزيز الوظائف الإدارية والعمرانية داخل النسيج الحضري.

الخاتمة

أثبت البحث أن المدن الرومانية في بلاد المغرب القديم لم تكن مجرد مراكز استهلاكية أو محطات لتجميع الثروات لصالح المركز في روما فحسب، بل كانت وحدات إنتاجية متكاملة ساهمت في صياغة هوية اقتصادية محلية متطورة .وقد توصل البحث إلى أن النشاط الزراعي، المعتمد على نظام الفيلا رستيكا، شكل القاعدة الأساسية التي قامت عليها سلسلة التوريد الإمبراطورية، خاصة في تزويد روما بالحبوب والزيت ضمن منظومة Annona كما كشف التحليل المعماري للمرافق أن هناك تكاملا وظيفيا دقيقا بين الأسواق والمخازن والموانئ، حيث صممت هذه المنشآت هندسيا لتسهيل دورة السلع من الريف المنتج إلى الأسواق المحلية ثم إلى موانئ التصدير العالمية.

وعلى صعيد البنية الاجتماعية، أظهرت النتائج أن الازدهار الاقتصادي أدى إلى بروز طبقات مهنية وسطى منظمة في نقابات(Collegia) ، لعبت دورا محوريا في إدارة الشأن الحضري وتمويل المرافق العامة، مما عزز من عملية الرومنة مع الحفاظ على خصوصية الموروث المحلي .وبذلك، فإن الاندماج في الاقتصاد الإمبراطوري لم يكن استنزافا محضا، بل كان محفزا لتطوير بنية تحتية عمرانية وحضارية فريدة جعلت من هذه المدن أقطابا فاعلة في حوض البحر المتوسط.

---

(1) حسن حسني عبد الوهاب، ورقات عن الحضارة الرومانية في إفريقية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1975، 210 ص.

(2) أحمد التوفيق، المدينة في المغرب القديم، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1998، 298 ص

ويوصي البحث بضرورة تبني رؤية شاملة في دراسة المواقع الأثرية بالمغرب القديم لا تكتفي بالجانب الجمالي أو المعماري، بل تركز على الآثار الإنتاجية كالمعاصر والورش والمخازن لفهم عبقرية التنظيم الاقتصادي القديم. كما يوصى بتوجيه الدراسات المستقبلية نحو تحليل نقوش النقابات المهنية بشكل أعمق للكشف عن تفاصيل الحياة اليومية للطبقات العاملة وحقوقها القانونية في العصر الروماني. وعلى المستوى الميداني، يوصي البحث بضرورة صيانة وترميم المرافق الاقتصادية في مدن مثل لبدة وصبراته وتيمقاد، وتحويلها إلى مراكز جذب للسياحة الثقافية تبرز الدور التاريخي للإقليم كـــ مطمور لروما ومصدر للقوة الصناعية والزراعية، ويوصى ايضا بتعزيز التعاون بين الباحثين في دول المغرب العربي لإنشاء قاعدة بيانات موحدة للقى الأثرية المرتبطة بالنشاط التجاري والصناعي، بما يسهم في إعادة رسم خريطة المسالك التجارية القديمة بدقة أكبر وتوثيق الروابط الاقتصادية التاريخية بين ضفتي المتوسط.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم علي الفيتوري (2021): عمارة المخازن والأسواق وأثرها على الوظيفة الاقتصادية لمدينة لبدة الكبرى، المجلد الثالث، العدد الثاني، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا.
2. أحمد التوفيق (1998): المدينة في المغرب القديم، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب.
3. أحمد فخري (1990): تاريخ شمال إفريقيا القديم، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
4. بليني الأكبر (1998): التاريخ الطبيعي، ترجمة وتحقيق الهادي مبروك، المجلد الثاني، منشـــورات جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا.
5. الحبيب الجنحاني (1986): تاريخ المغرب القديم، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
6. سالم عبد الله السيفاو (2023): العلاقات التجارية بين مدن المغرب القديم وروما: نظام الأنونا نموذجا، الطبعة الأولى، دار الرواد للنشر، طرابلس، ليبيا.
7. سترابو (1994): الجغرافيا (شمال إفريقيا)، ترجمة محمد المبروك، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
8. الشارف محمد المبروك (2018): التنظيم الإداري والمالي للمدن الرومانية في إقليم طرابلس القديم، الطبعة الأولى، منشورات المركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا.
9. عبد الرحمن الجيلاني (1983): الآثار الرومانية في شمال إفريقيا، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، ليبيا.
10. عبد العزيز سالم (1997): تاريخ المغرب الكبير القديم، المجلد الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
11. علي محمد الصلابي (2005): تاريخ ليبيا القديم، الطبعة الأولى، دار ابن كثير للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
12. محمد الصغير غانم (2004): مدن فينيقية ولوبية في شمال إفريقيا، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.
13. محمد المحجوب (1985): المدن الثلاث في العهد الروماني، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ليبيا.
14. مصطفى كمال عبد العليم (1970): دراسات في تاريخ إفريقيا الرومانية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
15. منيرة عبد القادر العبيدي (2020): النشاط الصناعي والحرفي في مدن نوميديا خلال العصر الروماني، المجلد الخامس، العدد الأول، مجلة آفاق تاريخية، جامعة قسنطينة، الجزائر.